اختلاف أبي حاتم وأبي زرعة في علل الحديث

Ali MUSTAFA*

ملخص

كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي من المصادر التي جمعت أقوال أبي حاتم وأبي زرعة في علل الحديث؛ فقد كان ابن أبي حاتم يوجّه أسئلته لأبيه ولأبي زرعة معا ويسجل جوابهما، أو يسأل أحدهما فقط ويسجل جوابه. وقد لاحظت أن إجاباتهما في الغالب متفقة، وقليل منها اختلفا في علّته؛ فأردت أن أبحث في اختلافهما في تعليل الحديث، فأقف على مظاهره وأسبابه، ولأن إجابات أبي حاتم وأبي زرعة جاءت مختصرة جدا على شكل إشارات لا يفهمها إلا المستحضر للروايات واختلافها، والمحيط بمنازل رواة الحديث وطبقات الرواة عنهم جرحا وتعديلا وتعليلا قمت بتخريج روايات الحديث المسؤول عنه، والرجوع إلى تراجم الرواة للوقوف على جرحهم وتعديلهم، والرجوع إلى المصادر اللازمة كي يتسنى شرح موطن العلة في الحديث وفهم كلام أبي حاتم وأبي زرعة والموازنة بينهما.

الكلمات المفتاحية: أبو حاتم الرازي، أبو زُرعة الرازي، ابن أبي حاتم الرازي، علل الحديث.

* Yrd. Doç. Dr., Harran üniversitesi İlahiyat Fakültesi Hadis Ana Bilim Dalı, (abuowys@gmail.com).

Ebu Hatim ve Ebu Zur'a'nin Hadisin İlletleri Konusundaki İhtilafı

Özet

İbnu Ebi Hatim er-Ruzi'nin 'İlelu'l-Hadis adlı kitabı, Ebu Hatim ve Ebu Zur'a'nın ilelu'l hadis konusundaki düşüncelerini toplayan kaynaklardandır. Ebu Hatim'in oğlu hem babasına hem de Ebu Zur'a'ya beraberce veya ikisinden birine sorularını yönelterek cevaplarını kaydetmiştir. Biz yaptığımız incelemelerde Ebu Hatim ve Ebu Zur'a'nın cevaplarının çoğunlukla aynı olduğunu fark ettik ve ilelu'l hadis konusundaki ihtilaflarının sebeplerini araştırmak istedik. Nitekim Ebu Hatim ve Ebu Zur'a'nın cevapları oldukça kısa olduğundan bu cevaplar, ancak rivayetleri ve bu rivayetler hakkındaki ihtilafları hatırına getirebilen, hadisin ravilerinin durumunu cerh ve ta'dil itibariyle kapsamlıca bilenlerin anlayabileceği bir formdadır. Bu itibarla hadiste illete medar olmuş kısımlar ile Ebu Hatim ve Ebu Zur'a'nın sözlerinin anlaşılması ve düşüncelerinin muvazenesinin mümkün kılınması için, kendisi hakkında soru sorulan hadislerin tahricini yaptık, ravileri cerh ve ta'dil açısından inceledik ve başvurulması gereken diğer kaynaklara müracaat ettik.

Anahtar Kelimeler: Ebu Hatim er-Râzî; Ebu Zur'a er-Râzî; İbn Ebi Hatim er-Râzî; hadisin illetleri.

Abu Hatim and Abu Zur'a's Dissagrement On The Malady Of Hadith

Abstract

Abu Hatim 'İlelu'l-Hadith al-Razi's book is a source that collects Abu Hatim's and Abu Zur'a's thoughts about hadith. Abu Hatim's son recorded the answers of the questions he asked both his father and Abu Zur'a either together or separately. According to the research we carried out, we realized that Abu Hatim's and Abu Zur'a's answers are mostly same and we wanted to search about their disagreement on the malady of hadith. As Abu Hatim's and Abu Zur'a's answers are so short that narration and the ones who can remember the disagreements about these narrations are widely capable of understanding the status of hadith narrators in terms of cerh and the equation. Hence, for the parts become malady of hadith and an understanding of the word of Abu Hatim and Abu Zur'a and enabling their idea to equilibrate; we have retraced the hadiths under the questions; we have analyzed narrators in terms of cerh and the equation and have applied other resources needed.

Keywords: Abu Hatim Alrazi, Abu Zur`a Alrazi, Ibn Abi Hatim Alrazi, the malady of hadith.

مقدمة

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله. وبعد:

فإن علم العلل من أدق علوم الحديث وأعظمها شأناً؛ كونه يتعلّق بأوهام الثقات، وقد قام بهذا العلم أئمة جهابذة برعوا فيه بما حباهم الله تعالى من الحفظ الواسع، والفهم الثاقب، والبديهة الحاضرة؛ مما جعلهم لا يغترون بظاهر الإسناد، وإنما يفتشون ويدققون؛ فلا يصححون إلا ما ليس له علّة.

ومن هؤلاء العلماء أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، ومن المصادر التي جمعت أقوالهما في التعليل السؤالات التي كان يوجهها لهما عبد الرحمن بن أبي حاتم في كتابه علل الحديث، عدا عن أقوالهما في الجرح والتعليل، فقد جُمعت لأبي حاتم أقوال خاصة في الجرح والتعديل تصل إلى ثلاثين قولاً (١٧ قولاً في الجرح، وقرابة ثلاثة عشر في التعديل)[١].

مشكلة الدراسة وأهدافها:

كان ابن أبي حاتم يوجّه أسئلته لأبيه ولأبي زرعة معا ويسجل جوابهما، أو يسأل أحدهما فقط ويسجل جوابه، وقد لاحظت أن إجاباتهما في الغالب متفقة وقد نصَّ أبو حاتم على اتفاقه مع أبي زرعة في بعض الأحكام عموماً[٢]، وقليل منها اختلفا في علّته؛ فأردت أن أبحث في اختلافهما في تعليل الحديث، فأقف على مظاهره وأسبابه، ومن أجل هذا قمت بتخريج روايات الحديث المسؤول عنه، والرجوع إلى تراجم الرواة للوقوف على جرحهم وتعديلهم، والرجوع إلى المصادر اللازمة كي يتسنى شرح موطن العلة في الحديث وفهم كلام أبي حاتم وأبي زرعة والموازنة بينهما.

وكان لا بد من كل هذا؛ لأنَّ إجابات أبي حاتم وأبي زرعة جاءت مختصرة جداً على شكل إشارات لا يفهمها إلا المستحضر للروايات واختلافها، والمحيط بمنازل رواة الحديث وطبقات الرواة عنهم جرحا وتعديلا وتعليلا؛ لذلك كان كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم بحاجة ماسة إلى شرح واف كي يستطيع طلاب العلم اليوم الاستفادة مما فيه من كنوز، ولعل هذا البحث المختصر مساهمة صغيرة في بيان ألغاز هذا الكتاب وشرح إشاراته.

١ انظر، أبو حاتم الرازي ومصطلحاته الخاصة في علم الجرح،ثامر حتاملة، EKEVAKADEMİ DERGİSİ ,YIL19 .SAYI: 61 (KIŞ 2015) .s205

٢ انظر: ثامر حتاملة، مدرسة الحديث في مدينة الري، دار الكتاب الثقافي، الأردن، اربد، ط١، ص١٥٧، بين الباحث د.ثامر حتاملة توافق أبي حاتم مع أبي زرعة في الألفاظ عموماً.

محددات الدراسة:

لا شك أن عملا كهذا يحتاج إلى جهد ووقت وعدد من الصفحات لا تتوافر في بحث في مجلة علمية؛ لذلك عمدت إلى الاختصار ما استطعت؛ فاستقرأت ربع الكتاب تقريباً، وهو كتابا الطهارة والصلاة، وقد بلغت أحاديث هذا الربع خمسمائة وثلاثة وخمسين حديثا. وبلغ عدد الأحاديث التي اختلف أبو حاتم وأبو زرعة في علتها اثني عشر حديثا فقط، وهي نسبة قليلة جدا (٢,١٪)، وتمت دراسة هذه الأمثلة حسب نوع الاختلاف في التعليل بين أبي حاتم وأبي زرعة.

الدراسات السابقة:

تناول عدد من أهل العلم كتاب العلل لابن أبي حاتم بالشرح والتعليق، وأول جهد وصلنا هو للإمام ابن عبد الهادي الصالحي، ت (٧٤٤هـ)، وقد تكلم على بعض الأحاديث[٣] إلا أن المنية اخترمته بعد أن كتب مجلدا على يسير منه كما ذكر السخاوي[٤]. ولم أجد في المطبوع ما يخدم بحثي.

وقد ذكر الدكتور علي الصياح أن عددا من طلبة الدكتوراه قد حققوا الكتاب مع تخريجه ودراسته وقد كان أحدهم[٥]. ولم أقف إلا على إحدى هذه الرسائل وهي للدكتور محمد التركي الذي درس مئة واثنتين وخمسين حديثا بداية من الحديث رقم (٥٠١ إلى ٦٥٢)، وقدم لرسالته بدراسة لمنهج الكتاب في التعليل مع دراسة تطبيقية لكل حديث من حيث التخريج وشرح موطن العلة مقارنا بكلام أئمة النقد الآخرين، وقد طبع الكتاب في (١٦١٥) صفحة. وقد جهدت للوقوف على الجزء الأول الذي يخدم الأحاديث التي هي ميدان دراستي فلم أجده، ولعله لم يطبع.

وللكتاب تحقيق آخر مع تخريج أحاديثه أعده فريق من الباحثين بإشراف الدكتور سعد الحميد والدكتور خالد الجريسي.

ولا يخفى أن شرح علل الحديث أعمق من مجرد التخريج؛ لذلك حاولت التركيز على ما يخدم شرح العلل التي أعل بها الناقدان الأحاديث التي أورداها، ثم بيان سبب الاختلاف بينهما في التعليل.

منهجية البحث

استقرأت كلام الإمامين في إعلال الأحاديث؛ لاستخراج مواطن الاختلاف بينهما في التعليل، وإحصاء نسبة الاتفاق والاختلاف بينهما، ثم استخرجت مواطن الاختلاف وصنفتها

٣ انظر، ابن عبد الهادي، تعليقة على علل ابن أبي حاتم، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، طبع أضواء السلف، وطبع باسم شرح علل ابن أبي حاتم، تحقيق مصطفى أبي الغيط وإبراهيم فهمي، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ، ٢٠٠٢م.

٤ انظر، السخاوي، فتح المغيث شرح ألفية الحديث (٣/٣٢٣).

٥ انظر، علي الصياح، المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلّ، دراسة تأصيلية تطبيقية، ص (٩).

في مجموعات حسب نوع الاختلاف، ثم لجأت إلى تحليل كلام الإمامين لتوضيح موطن العلة ووجوه الاتفاق والاختلاف بينهما واستنتاج سبب الخلاف بينهما.

خطة البحث

تم توزيع مادة البحث على أربعة مطالب حسب نوع الاختلاف الواقع بين الإمامين في التعليل كما يأتي:

المطلب الأول: الاختلاف في التصحيح والإعلال: أي أن يصحح أحدهما الإسناد ويعله الآخر، وقد بلغت الأمثلة في هذا القسم ثمانية، وتشكل ما نسبته ثلثي الأمثلة، وقد اقتصرت على دراسة ثلاثة أمثلة منها.

المطلب الثاني: الاتفاق على الإعلال والاختلاف في تعيين العلّة، وفيه مثال واحد فقط.

المطلب الثالث: الاختلاف بينهما من حيث الجزم بالإعلال والتردد فيه، وله مثال واحد.

المطلب الرابع: الاختلاف في تمييز رواة الإسناد، وله مثالان.

ثم ذيلت البحث بخاتمة سجّلت فيها أهم النتائج.

تمهيد

بين يدي هذا البحث يحسن التعريف بكتاب العلل والعلماء الثلاثة الذي شاركوا في وضعه، علما بأن هؤلاء الحفاظ الثلاثة أشهر من أن يعرفوا؛ فهم أعلام الحفاظ ومن مؤسسي علم نقد الحديث، وقد ترجمهم الكثيرون من السلف والخلف، واستفاض توثيقهم ووصفهم بالإمامة في الحديث في كتب التراجم؛ لذلك تكفي الإشارة إلى أهم عناصر ترجمتهم.

أولا: ابن أبي حاتم[٦]

هو أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، ولد عام ٢٤٠هـ، وتوفي عام ٣٢٧هـ. وهو ناقل علم والده الناقد أبي حاتم في مؤلفاته، ومن أجلّ مؤلفاته الجرح والتعديل وعلل الحديث، ومن يطالعهما يدرك أنه ليس مجرد ناقل لعلم والده وإنما هو عالم مجتهد يدل على هذا حسن السؤال وحسن التعقيب على الجواب.

ثانيا: أبو حاتم الرازي[٧]

هو محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، ولد عام١٩٥هـ، وتوفي عام ٢٩٧هـ. تتابع العلماء على وصفه بالإمامة في علل الحديث والجرح والتعديل، وقد روى عن أكثر من ثلاثة آلاف شيخ.

٦ انظر، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٢٦٣/١٣).

٧ السابق (٢٤٨/١٣).

Bingöl Üniversitesi İlahiyat Fakültesi Dergisi | Cilt: IV | Sayı: 8 | Yıl: 2016/2

ثالثا: أبو زُرعة الرازي[٨]

هو عُبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي، ولد بعد المائتين هجرية، وتوفي ٢٦٤هـ. وهو علم من أعلام الجرح والتعديل وعلل الحديث.

رابعا: كتاب علل الحديث

تتابع علماء الحديث على الوصية بهذا الكتاب بوصفه مصدرا أصيلا لعلل الحديث، وهو لا يحتوي على آراء مؤلفه فقط وإنما يذكر آراء النقاد الآخرين، وتزداد أهميته عندما نعلم أنه أجمع كتاب في العلل وصلنا كاملا، حيث أن كتب العلل التي سبقته ضاع أكثرها ولم يصلنا من كل كتاب إلا القليل، ويكفي لبيان أهميته أن الإمام الدارقطني ينسج على منواله وينقل عنه في كتاب العلل[٩]. ويتميز كتابه بتركيزه على «الأحاديث المعللة أو المشتبه في إعلالها على عكس كتاب العلل للإمام أحمد؛ فمعظم الكلام فيها إنما هو في الرجال»[١٠].

وموضوع هذا الكتاب أسئلة وجهها عبد الرحمن بن أبي حاتم إلى أبيه وإلى أبي زُرعة يسألهما فيه عن أحاديث فيها مشكلات، كان يسجل إجاباتهما ويحاورهما فيها، ومن خلال استقراء الكتاب يمكن الإشارة إلى أهم الملامح العامة التي اتسمت بها السؤالات والإجابات فيما يتعلق بموضوع هذا البحث:

- كان ابن أبي حاتم يسأل أباه، أو يسأل أبا زرعة، أو يسألهما معاً.
- في بعض الأحيان يسجّل ابن أبي حاتم إجابة أبي زرعة على الرغم من أنه سأل أباه فقط؛ وذلك إذا خالفه أو كان في جوابه زيادة فائدة، وكذلك الأمر بالنسبة لأبي حاتم.
- استنتجت من هذا أنه من المحتمل جداً أن تكون الأحكام النقدية لأحدهما متفقاً عليها بينهما، وإن لم يصرّح ابن أبي حاتم بذلك؛ لأنه كان يسجّل المخالفة أو الفائدة الزائدة لأحدهما ولو لم يكن السؤال موجهاً له.

المطلب الأول: الاختلاف في التصحيح والإعلال.

على ضوء استقراء ربع الكتاب تقريبا وجدت أن أكثر أنواع الاختلاف بين أبي حاتم وأبي زرعة — حسب عينة الدراسة- أن يحكم أحدهما بصحة حديث ما ويعله الآخر، وقد بلغت أحاديث هذا المطلب ثمانية تشكل ثلثي الأحاديث المختلف في إعلالها بينهما، وقد اخترت دراسة ثلاثة أمثلة تمثل هذا النوع من الاختلاف.

٨ السابق (١٣/٨٤).

٩ انظر، مقدمة تحقيق علل ابن أبي حاتم لسعد الحميد وخالد الجرسي (١/٢٨٣-٢٨٤).

١٠ حتاملة، ثامر حتاملة، مدرسة الحديث في مدينة الري، ص (١٥٦).

المثال الأول

قال ابن أبي حاتم: « قلت لأبي وأبي زُرعة: حديث الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة أصح أو حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة ؟ قال أبي: الأعمش أحفظ من عاصم، قال أبو زرعة، الصحيح حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة عن النبي. صلى الله عليه وسلم .. «[١١].

قلت: يشير قول أبي حاتم: « الأعمش أحفظ من عاصم « إلى ترجيح روايته على رواية عاصم؛ فالصواب عنده رواية الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة، وهذه هي الرواية المشهورة التي خرّجها الأئمة في تصانيفهم وصحّحوها.

فقد أخرجها البخاري[١٢]، ومسلم[١٣]، وأبو داود[١٤]، والترمذي[١٥]، والنسائي[١٦]، وابن ماجة[١٧]، وغيرهم من هذه الطريق، وهذا اللفظ الذي ساقه الترمذي أسوقه؛ لأن لفظه تام: « عن حذيفة أن النبي. صلى الله عليه وسلم. أتى سباطة قوم، فبال عليها قائماً، فأتيته بوضوء، فذهبت لأتأخر عنه، فدعاني حتى كنت عند عقبيه، فتوضأ ومسح على خفيه «.

قال الترمذي: " قال وكيع: هذا أصح حديث روى عن النبي. صلى الله عليه وسلم، في المسح، قال أبو عيسى: وهكذا روى منصور وعبيدة الضبّي عن أبي وائل عن حذيفة مثل رواية الأعمش. وروى حماد ابن أبي سليمان وعاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن المغيرة بن شعبة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وحديث أبي وائل عن حذيفة أصح "[١٨].

أما الرواية التي صححها أبو زرعة وهي حديث عاصم عن أبي وائل عن المغيرة عن النبي. صلى الله عليه وسلم، فقد خرّجها ابن ماجة[١٩] من طريق شعبة، والطبراني[٢٠] في الأوسط من طريق أبي خباب، وعبد ابن حميد[٢١] في المسند من طريق أبي بكر بن عياش، كلهم عن عاصم عن أبي وائل عن المغيرة.

١١ ابن أبي حاتم، علل الحديث (١٤/١)، رقم الرواية (٩).
١٢ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الوضوء، باب البول قائماً وقاعداً، رقم الحديث (٢١٧)، (٣٧٥/١).
١٣ مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم الحديث (٢٧٣)، (٢٢٨/١).
١٤ أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب البول قائماً، رقم الحديث (٢٣)، (٥٣/١).
١٥ الترمذي، السنن، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ذلك، رقم الحديث (١٣.)، (١٩/١).
١٦ النسائي، السنن، كتاب الطهارة، باب الرخصة في ترك ذلك، رقم الحديث (١٨)، (١٩/١).
١٧ ابن ماجة، السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في البول قائماً، رقم الحديث (٣٠٥)، (١١١/١).
١٨ الترمذي، السنن، أبواب الطهارة (١٩/١).
١٩ ابن ماجة، السنن، كتاب الطهارة، باب ما جاء في البول قائماً، رقم الحديث (٣٠٦)، (١١١/١).
٢٠ الطبراني، المعجم الأوسط (٥٦/١٢)، رقم الرواية (٥٤٧٨).
٢١ عبد بن حميد، المنتخب من المسند (١٥٢/١)، رقم الرواية (٣٩٩).

ويبدو أن عاصماً كان يعلم مخالفة الأعمش له في الرواية فكان يخطئه ويرى أن روايته الأصوب؛ فأراد شعبة أن يتأكد فسأل منصوراً فتابع الأعمش على روايته.

قال ابن ماجة: « قال شعبة: قال عاصم يومئذ: وهذا الأعمش يرويه عن أبي وائل عن حذيفة، وما حفظه. فسألت عنه منصوراً، فحدثنيه عن أبي وائل عن حذيفة أن رسول الله . صلى الله عليه وسلم . أتى سباطة قوم فبال قائماً»[٢٢].

ولعل إصرار عاصم على روايته هو الذي جعل أبا زرعة يقدمها على رواية الأعمش، إضافة إلى متابعة حماد بن أبي سليمان له. لكن عاصما لا يقاس بالأعمش؛ فالأعمش أحفظ منه[٢٣] فضلاً عن متابعة منصور[٢٤] وعبيدة.ومما يؤيده أن الحفاظ نصوا على اضطرابه في حديث أبي وائل[٢٥].

وأشار ابن حجر إلى رأي ثالث، وهو تصحيح الحديثين معا؛ لما اقترن بكل منهما من قرائن تقويه، وهو صنيع ابن خزيمة إذ أخرج الحديثين كليهما في صحيحه[٢٦]. قال ابن حجر[٢٧]:» جنح ابن خزيمة إلى تصحيح الروايتين لكون حماد بن أبي سليمان وافق عاصما على قوله عن المغيرة ، فجاز أن يكون أبو وائل سمعه منهما فيصح القولان معا ، لكن من حيث الترجيح رواية الأعمش ومنصور لاتفاقهما أصح من رواية عاصم وحماد لكونهما في حفظهما مقال» ا.هـ.

المثال الثاني

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن شرحبيل عن عيسى بن يونس عن أشعث عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي . صلى الله عليه وسلم . قال: « إذا قعد بين شعبها الأربع واجتهد فقد وجب الغسل «.

قال أبي: هذا عندي خطأ، إنما هو أشعث عن الحسن عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. قلت لأبي: ممن الخطأ ؟ قال: من أحدهما إما من ابن شرحبيل وإما من عيسى.

وقال أبو زرعة: لا أحفظ حديث أشعث هكذا. قلت: فيمكنك أن تقول: خطأ ؟ قال: لا؛ روى قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم، ورواه يوسف

٢٢ انظر، هامش رقم (٩).

٢٣ انظر تهذيب الكمال (٤٧٦/١٣)، رقم الترجمة (٣٠٠٢).

٢٤ أخرجها البخاري، كتاب الوضوء، البول قائماً وقاعداً، رقم الحديث (٢١٩،٢١٨)، (٣٧٦/١)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، رقم الحديث (٢٧٣)، (٢٢٨/١).

٢٥ انظر، رجب الحنبلي، شرح علل الترمذي (٢٨٨/٢).

٢٦ – انظر، ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الوضوء، باب البول قائما () /٣٥-٣٦)، رقم الحديث (٦٢-٦٣).

٢٧ – ابن حجر، فتح الباري (١ /٣٩٣).

عن الحسن عن أبي هريرة «[٢٨].

قلت: يظهر من هذا الحوار النقدي أن أبا حاتم يرى أن رواية أشعث عن ابن سيرين عن أبي هريرة مرفوعاً خطأ، والصواب رواية أشعث عن الحسن عن أبي هريرة مرفوعاً، وتردد في الوهم فهو من ابن شرحبيل أو من عيسى بن يونس.

أما أبو زرعة فيرى صحة الروايتين وأنهما صواب، فهو لا يحفظ حديث الأشعث إلا عن ابن سيرين، ولكن لا يخطّئ روايته عن الحسن لوجود متابعتين له، والشهرة والمتابعة قرائن تقوي جانب الصواب؛ فالحديث صحح بطريقيه.

لكن الحفاظ صححوا حديث قتادة عن الحسن عن أبي رافع عن أبي هريرة، وخرّجوه في مصنفاتهم، فقد أخرجه البخاري[٢٩]، ومسلم[٣٠]، وأبو داود[٣١]، والنسائي[٣٢]، وابن ماجه[٣٣]، وأحمد[٣٤]، وغيرهم من طرق عن قتادة.

أما رواية أشعث عن الحسن عن أبي هريرة فقد أخرجها أحمد[٣٥]. وقد وافق النّسائي أبا حاتم على تخطئة

رواية أشعث عن ابن سيرين وتصويب رواية أشعث عن الحسن[٣٦]. أما رواية أشعث عن ابن سيرين فقد رواها النسائي[٣٧]، وتابع أشعث هشام الدستواني عند أبي يعلى في المسند[٣٨].

قلت: ولعل هذه المتابعة تقوي رواية أشعث عن ابن سيرين، وتنفي الوهم عن ابن شرحبيل أو عيسى ابن يونس، والله أعلم.

المثال الثالث

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبا زرعة عن حديث خالد بن سلمة عن البهي عن عروة عن عائشة قالت: كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يذكر الله على كل أحيانه، فقال: ليس

٢٨ ابن أبي حاتم، علل الحديث (٣٨/١)، رقم الرواية (٨٠).
٢٩ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الغسل، باب إذا التقى الختانان (٤٨٤/١)، رقم الحديث (٢٨٢).
٣٠ مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحيض، باب نسخ الماء من الماء (٢٧١/١)، رقم الحديث (٣٤٨).
٣١ أبو داود، السنن، كتاب الطهارة، باب الإكسال(١٠٥/١)، رقم الحديث (٢١٦).
٣٢ النسائي، السنن الصغرى، كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان (١١٠/١)، رقم الحديث (١٩١).
٣٣ ابن ماجة، السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في وجوب الغسل (٢٠٠/١)، رقم الحديث (٦١٠).
٣٤ أحمد بن حنبل، المسند (١٢٦/١٢)، رقم الحديث (٧١٩٨).
٣٥ أحمد بن حنبل، المسند (١٠٢/١٦)، رقم الحديث (١٠٠٨٣).
٣٦ انظر، النسائي، السنن الصغرى كتاب الطهارة، باب وجوب الغسل إذا التقى الختانان (١١١/١)، رقم الحديث (١٩٢).
٣٧ المصدر السابق.
٣٨ أبو يعلى الموصلي، المسند (٣٢١/٨)، رقم الحديث (٤٩٢٦).

بذاك، هو حديث لا يروى إلا من ذا الوجه. فذكرت قول أبي زرعة لأبي ـ رحمه الله ـ فقال: الذي أرى أن يذكر الله على كل حال على الكنيف[٣٩]وغيره على هذا الحديث «[٤٠].

قلت: أعل أبو زُرعة هذا الحديث بالتفرّد، وصحّحه أبو حاتم وعدّه أصلاً في مسألة عدم اشتراط الطهارة لذكر الله وقراءة القرآن.

والحديث ليس له إلا إسناد واحد؛ فقد رواه مسلم[٤١]، وأبو داود[٤٢]، والترمذي[٤٣]، وابن ماجة[٤٤]، وأحمد[٤٥]، وابن خزيمة[٤٦]، وابن حبان[٤٧]، وغيرهم من طرق عن زكريا بن أبي زائدة، عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة، عن عائشة به، وعلّقه البخاري في صحيحه بصيغة الجزم في موضعين[٤٨]. وقد خرّج مسلم لرواة الإسناد جميعاً، وخرّج البخاري لهم إلا أن البهي وخالد بن سلمة ليسا من رجاله.

ومن المعلوم أنه ليس كل تفرد علّة، وإنما يكون التفرّد علّة إذا كان ممن لا يُتحمّل تفرّده، وخالد ابن سلمة وعبد الله البهي قليلا الحديث[٤٩]، لكن خالداً وثّقه جمع غفير من النقاد، وأقل ما قيل فيه: «شيخٌ، يُكتب حديثه»، وهو كلام أبي حاتم وتشدده معروف، أما عبد الله البهي فقد وثقه ابن سعد وابن حبان، وقال فيه أبو حاتم: « لا يُحتج بالبهي، وهو مضطرب الحديث»[٥٠]، ولا يخفى أن جرح أبي حاتم وهو من المتشددين لا يقدم على توثيق ابن حبان وهو متشدد يجرح بأدنى شبهة[٥١]، لا سيما وقد وافقه ابن سعد، وقد عرف عنه الاعتدال في النقد[٥٢] .

والخلاصة أن أحاديثهما معدودة قليلة، وعلى الرغم من ذلك وثقهما النقاد؛ مما يدل على

٣٩ الكنيف: ''كل ما ستر من بناء أو حظيرة ''، النهاية لابن الأثير (٤٩٥/٥)، والمقصود هنا الخلاء.

٤٠ ابن أبي حاتم، علل الحديث (٥١/١)، رقم الرواية (١٢٤).

٤١ مسلم، الجامع الصحيح، كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في الجنابة وغيرها، رقم الحديث (٣٧٣)، (٢٨٢/١).

٤٢ أبو داود، السنن،، كتاب الطهارة، باب في الرجل يذكر الله على غير طهر، رقم (١٨)، (٥١/١).

٤٣ الترمذي، السنن، كتاب الدعوات، باب ما جاء أن دعوة المسلم مستجابة، رقم الحديث (٣٣٨٤)، (٤٦٣/٥).

٤٤ ابن ماجة، السنن، كتاب الطهارة وسننها، باب ذكر الله عز وجل على الخلاء، رقم الحديث (٣٠٢)، (١١٠/١).

٤٥ أحمد بن حنبل، المسند (٤٧٣/٤٠)، رقم الحديث (٢٤٤١٠).

٤٦ ابن خزيمة، الصحيح، جماع أبواب فضول التطهير والاستحباب، باب ذكر الدليل...رقم الحديث (٢٠٧)، (١٠٤/١).

٤٧ ابن بلبان، الإحسان، كتاب الرقائق، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة وغيرها، رقم الحديث (٨٠٢) (٨١/٣).

٤٨ انظر البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الحيض، باب تقضي الحائض المناسك كلها إل الطواف بالبيت (٤/٢) وكتاب الأذان، باب هل يتبع المؤذن فاه ها هنا وها هنا ؟ (١٠/٣).

٤٩ انظر ترجمتهما في تهذيب الكمال (٣٤١/١٦)، رقم الترجمة (٣٦٧٧) و(٨٣/٨)، رقم الترجمة (١٦١٩).

٥٠ ابن أبي حاتم، علل الحديث (٧٧/١)، رقم الرواية (٢٠٦).

٥١ ولا يقال إن ابن حبان متساهل في التوثيق؛ لأن تساهله إنما هو في توثيق المجاهيل فقط وإلا فهو من المتشددين في الجرح كما ذكرت. انظر، اللكنوي، الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ص(١٧٣).

٥٢ انظر، الذهبي، ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، ص (١٧٢).

أنهما حفظا ما أديا؛ ولذلك أخرج مسلم لهما.

أما أبو زُرعة فلعله يرى أنهما أو أحدهما لا يُتحمّل تفرّده لقلة حديثه، لكنّ ما لم أفهمه أن أبا حاتم يصحح الحديث على الرغم من أنه ضعف البهي وقال عن خالد ابن سلمة: يُكتب حديثه.

المطلب الثاني: الاتفاق على الإعلال والاختلاف في تعيين العلّة.

اتفق الإمامان على تعليل حديث لكنهما اختلفا في تعيين العلة فأحدهما عينها والآخر لم يدركها، وهذا في مثال واحد، ها هو:

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه ابن عيينة عن الأعمش عن عمارة عن أبي معمر عن خباب قال: شكونا إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الرمضاء فلم يشكنا. قال أبي: هذا خطأ، أخطأ فيه ابن عيينة، ليس لهذا أصل، ما ندري كيف أخطأ وما أراد. وقال أبو زرعة: إنما أراد ابن عيينة حديث الأعمش عن عمارة عن أبي معمر عن خباب أنه قيل له: كيف كنتم تعرفون قراءة النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ ؟ قال: باضطراب لحيته. قلت لأبي زرعة: عنده «الحديثين»[٥٣] جميعاً؟ أحدهما، والآخر خطأ»[٥٤].

قلت: يتّضح مما سبق أن هناك حديثين، وقد اتفق الإمامان على أن الأول معلول، وأن المخطئ فيه هو سفيان بن عيينة. لكن أبا حاتم لم يدرك صواب هذه الرواية، وهذا الحكم من أبي حاتم مبني على مقارنته بين هذا الحديث وبين ما يحفظه من الأسانيد والمتون المحفوظة فلم يجدها في المحفوظ من الروايات فحكم عليها بالوهم مع أنه لم يدرك وجه الصواب فيها.

لكن أبا زرعة أدرك مكمن العلّة؛ فتبيّن له ـ بعد أن ربط بين هذا الحديث وبين ما يحفظ من الروايات ـ أن هذا الحديث مقلوب: فهذا الإسناد لا يروى به حديث « شكونا إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الرمضاء «، وإنما يروى به حديث «كيف كنتم تعرفون قراءة النبي صلى اله عليه وسلم».

ثم بيّن أن سفيان وهم في ذلك: فقد تحمّل هذا الإسناد بالمتن الثاني فوهم وقلب الإسناد فروى به المتن الأول وهو ليس من مروياته.

وبالرجوع إلى كتب الحديث نجد أنها تنطق بالذي ذهب إليه أبو زرعة رحمه الله؛ فقد أخرج

٥٣ كذا في الأصل.

٥٤ ابن أبي حاتم، علل الحديث (٧٤/١)، رقم (١٩٨).

البخاري[٥٥]، وأحمد[٥٦]، والحميدي[٥٧]، وابن خزيمة[٥٨]الحديث من طرق عن سفيان عن الأعمش عن عمارة ابن عمير عن أبي معمر قال: « قلت لخباب بن الأرتّ: أكان النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ يقرأ في الظهر والعصر ؟ قال: نعم، قال: قلت بأي شيء كنتم تعلمون قراءته ؟ قال: باضطراب لحيته».

وقد تابع سفيان على روايته عدد من الرواة منهم عبد الواحد بن زياد، وعمر بن حفص، وجرير، وكلها أخرجها البخاري في الصحيح[٥٩]. وقد أخرج البزار في مسنده متابعة جرير لسفيان، ثم قال: « وَهَذَا الْحَدِيثُ لاَ نَعْلَمُ لَهُ طَرِيقًا ، عَنْ خَبَّابٍ إِلاَّ هَذَا الطَّرِيقَ وَلاَ نَعْلَمُ رَوَى أَبُو مَعْمَرٍ عَنْ خَبَّابٍ إِلاَّ هَذَا الْحَدِيثَ»[٦٠]. وهذا يؤيد إعلال أبي حاتم وأبي زرعة لرواية سفيان.

أما الرواية التي اتفق الإمامان على إعلالها، وهي ما رواه سفيان بهذا الإسناد عن خباب قال: « شكونا إلى النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ الرمضاء فلم يُشكنا « فقد اعتمد ابن حبان على ظاهر إسنادها فأخرجها في صحيحه[٦١]، وأخرجها الطبراني[٦٢]، والخُلدي في فوائده[٦٣]، وأشار إلى إعلالها بقوله:» ولا نَعلمُ رواهُ بهذا الإسنادِ إلا ابنُ عُيينةَ»اهـ.

وروى هذا المتن على الصواب مسلم[٦٤]، والنسائي[٦٥]، وأحمد[٦٦]، وغيرهم من طرق عن أبي إسحق عن سعيد بن وهب عن خباب ـ رضي الله عنه ـ قال: « شكونا إلى رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ الصلاة في الرمضاء فلم يُشكنا «.

ومن الجدير بالذكر أنه لا وجود لسفيان بن عيينة في أسانيد الرواية الصحيحة كما أشار إلى ذلك أبو زرعة كما سبق.

٥٥ البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأذان، باب القراءة في العصر (٣٠١/٣)، رقم الحديث (٧١٩).

٥٦ أحمد بن حنبل، المسند (٥٤١/٣٤)، رقم الحديث (٢١٠٦١).

٥٧ الحميدي، المسند (٨٤/١)، رقم الحديث (١٥٦).

٥٨ ابن خزيمة، الصحيح، كتاب الصلاة، باب المخافتة بالقراءة (٢٥٤/١)، رقم الحديث (٥٠٥).

٥٩ انظرها عند البخاري في الجامع الصحيح، كتاب الأذان، باب رفع البصر إلى الإمام، باب القراءة في العصر، باب من خافت بالقراءة في الظهر والعصر، وأرقام الأحاديث (٧١٤، ٧١٨، ٧٣٥).

٦٠ البزار، المسند (٧٣/٦)، رقم الحديث (٢١٣١).

٦١ ابن بلبان، الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة، (٣٤٣/٤)، رقم الحديث (١٤٨٠).

٦٢ الطبراني، المعجم الكبير (٧٤/٤)، رقم الحديث (٣٦٨٦).

٦٣ الخلدي، الفوائد (٢١٧/١)، رقم الحديث (٢٠٧/٤٧٦).

٦٤ مسلم بن الحجاج، الجامع الصحيح، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب استحباب تقديم الظهر(٤٣٣/١)، رقم الحديث (٦١٩).

٦٥ النسائي، السنن الصغرى، كتاب المواقيت، باب أول وقت الظهر (٢٤٧/١)، رقم الحديث(٤٩٧).

٦٦ أحمد بن حنبل، المسند (٥٣٠/٣٤)، رقم الحديث (٢١٠٥٢).

المطلب الثالث: الاختلاف بينهما من حيث الجزم بالإعلال والتردد فيه.

قد يجزم أحدهما بإعلال حديث ويتردد الآخر فيه هل هو معلول أم صحيح؟ وقد وجدت مثالا واحدا يمثل هذه الحالة، ها هو:

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يعقوب الأشعري عن جعفر عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ أنه كان إذا صلّى المغرب صلّى ركعتين يطيلهما حتى تصدّع أهل المسجد. قال أبي: حكي عن يعقوب الأشعري أنه قال: هذه الأحاديث التي أحدثكم بها عن جعفر عن سعيد كلها عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم. فإن كان هذا الذي حكي حق[٦٧]فهو صحيح، وإن لم يكن حق[٦٨] فهو عن سعيد قوله. وقال أبو زرعة: هذا عندي عن سعيد قوله؛ لأنه محال أن يكون هذه الأحاديث كلها عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه سلم قريب[٦٩] من أربعين حديثاً أو أكثر»[٧٠].

قلت: للحديث روايتان إحداهما من مراسيل سعيد بن جبير، والأخرى مسندة عن سعيد عن ابن عباس مرفوعاً.

وقد أخرج الرواية المسندة أبو داود[٧١]، والنسائي[٧٢] في الكبرى، والطبراني[٧٣] من طرق عن يعقوب ابن عبد الله الأشعري عن جعفر بن أبي المغيرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: «كان رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ يطيل القراءة في الركعتين بعد المغرب حتى يتفرّق أهل المسجد «. وهذا لفظ أبي داود، ولفظ الطبراني موافق للفظ الذي ذكره ابن أبي حاتم. وأخرج الرواية المرسلة أبو داود[٧٤] من طريقين عن يعقوب بن عبد الله عن جعفر عن سعيد مرسلاً.

وقد تردد أبو حاتم في ترجيح إحدى الروايتين؛ وذلك لعدم جزمه بصحة ما روي عن يعقوب بن إبراهيم أنه قال: «كل شيء حدثتكم عن جعفر بن المغيرة عن سعيد بن جُبير عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ فهو مسند عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم»[٧٥]. فقد علّق أبو حاتم صحة الرواية المسندة على صحة ما قاله يعقوب بن عبد الله.

٦٧ كذا في الأصل.

٦٨ كذا في الأصل.

٦٩ كذا.

٧٠ ابن أبي حاتم، علل الحديث (٨٣/١)، رقم الرواية (٢٢٤).

٧١ أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب ركعتي المغرب أين تصليان (٤١٥/١)، رقم الحديث (١٣٠١).

٧٢ النسائي، السنن الكبرى (١٥٦/١)، رقم الحديث (٣٧٩).

٧٣ الطبراني، المعجم الكبير (١٢/١٢)، رقم الحديث (١٢٣٢٣).

٧٤ أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، باب ركعتي المغرب أين تصليان (٤١٦/١)، رقم الحديث (١٣٠٢).

٧٥ المصدر السابق.

أما أبو زُرعة فقد جزم بعدم صحة ما قاله يعقوب، وصرّح أنه يستبعد أن تكون كل هذه الروايات مسندة، ولعله ردّ هذا القول بسبب عدم صحة إسناد ما حكي عن يعقوب، فقد قال أبو داور في السنن:» سَمِعْت مُحَمَّدَ بْنَ حُمَيْد، يَقُولُ: سَمِعْتُ يَعْقُوبَ يَقُولُ كُلُّ شَيْءٍ حَدَّثْتُكُمْ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَهُوَ مُسْنَدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»[٧٦]. ومحمد بن حميد شيخ أبي داود هو الرازي، وقد لخص حاله الإمام الذهبي في السير[٧٧] فقال:» وهو مع إمامته منكر الحديث صاحب عجائب»، ولعل المقصود بإمامته علو إسناده مع كثرة حديثه فاحتاج الناس إليه فحدثوا عنه، قال أبو زرعة:»من فاته محمد بن حميد احتاج أن ينزل في عشرة آلاف حديث»، وعلى هذا المعنى يفسر وصفه بالعلم من قبل بعض النقاد. لكن حاله في ضبط الروايات منكر إلى درجة أن اتهمه البعض بسرقة الحديث، وقال بعضهم:»حدث محمد بن حميد كل يوم يزيد».

ومما يرجّح إعلال الرواية المسندة ما قاله ابن مندة أن جعفر بن أبي المغيرة ليس بالقوي في سعيد ابن جبير[٧٨]، وقال أحمد: ثقة[٧٩]، ليس بمشهور[٨٠].

المطلب الرابع: الاختلاف في تمييز رواة الإسناد.

كثيرا ما ترد الأسماء المهملة في الأسانيد؛ فيذكر اسم الراوي الأول فقط أو تذكر كنيته فقط أو لقبه، فيجتهد النقاد في تعيينه، وربما اتفقوا وربما اختلفوا، وقد وقفت على ثلاثة أمثلة اختلف فيها أبو حاتم وأبو زرعة في تمييز المهملين من رواة الأسانيد.

المثال الأول:

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثوري عن أبي هاشم عن سعيد بن جُبير أنه سئل عن النجاسة تصيب الثوب، قال: اقرأ عليّ آية في غسل الثياب. فقلت لهما: من أبو هاشم هذا ؟ قال أبي: هو إسماعيل بن كثير المكي وليس هو (أبو)[٨١] هاشم الرماني. قال أبو زرعة: الذي عندي أنه الرّماني. قلت: رواه محمد بن كثير. فقال: إسماعيل بن كثير. قال: إن حفظ ابن كثير فهو كما يقول «[٨٢].

قلت: يظهر أن هناك خلافاً بين الحافظين في تمييز أبي هاشم هل هو إسماعيل بن كثير المكي

٧٦ أبو داود، السنن، كتاب الصلاة، أبواب قيام الليل (٣١/٢)، رقم الحديث(١٣٠٢).
٧٧ الذهبي: سير أعلام النبلاء (٥٠٣/١١).
٧٨ ابن حجر، تهذيب التهذيب (٩٣/٢)، رقم الترجمة (١٦٥).
٧٩ عبد الله بن أحمد بن حنبل، العلل (١٠٢/٣).
٨٠ المصدر السابق (٢٨٣/٣).
٨١ كذا في الأصل.
٨٢ ابن أبي حاتم، علل الحديث (١٩/١)، رقم الرواية (٢٢).

كما جزم به أبو حاتم أم هو يحيى الرماني كما يقول أبو زرعة ؟

لكن أبا زرعة شك وتردد في الجزم بأنه الرماني لمّا أخبره ابن أبي حاتم أن أحد الرواة وهو محمد ابن كثير ميّزه في الإسناد فقال: إسماعيل بن كثير.

ومن المعلوم أن إحدى وسائل تمييز الرواة أن يُصرّح باسمه في إسناد آخر، لكن أبا زرعة لم يجزم بذلك خوفاً من أن يكون محمد بن كثير لم يضبط أو أنه ميّزه باجتهاده، وقد يكون مخطئاً، وربما لا تصح عنه. لكنني لم استطع العثور على هذه الرواية في كتب الحديث؛ فالله أعلم بها.

أما رواية سعيد بن جُبير فقد رواه ابن أبي شيبة[٨٣]، وعبد الله بن أحمد في العلل[٨٤]كلاهما من طريق وكيع، قال: حدثنا سفيان عن أبي هاشم عن سعيد بن جُبير قال: « اقرأ عليّ آية بغسل الثياب «.

ومما يؤيد ما ذهب إليه أبو حاتم أن أبا هاشم هو إسماعيل بن كثير المكي أن عبد الله بن أحمد سأل أباه بعد هذه الرواية فقال: « سألت أبي من أبو هاشم هذا فقال أبي: إسماعيل بن كثير، وليس هو الرماني»[٨٥].

ومن الجدير بالذكر أن لسفيان أكثر من شيخ كنيتهم أبو هاشم، وقد اجتهد العلماء في تمييزهم ، وتكمن الصعوبة في تمييز الرماني والمكي لاشتراكهما في الشيوخ والتلاميذ.

المثال الثاني

قال ابن أبي حاتم: « سألت أبي عن حديث رواه عبد الله بن رجاء وأبو نُعيم، قالا: وأخبرنا ربيعة ابن عُبيد الكناني عن المنهال بن عمرو، قال: حدثنا زر بن حبيش، قال: جاء رجل إلى علي بن أبي طالب، فسأله عن وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، فذكر ثلاثاً، وذكر أنه مسح برأسه حتى ألمّ أن يقطر، ثم غسل رجليه ثلاثاً، ثم قال: هكذا كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال أبي: إنما يُروى هذا الحديث عن المنهال عن أبي حيّة الوادي عن علي عن النبي . صلى الله عليه وسلم . وهو أشبه.

.....حدثنا أبي، قال: حدثنا الهيثم بن يمان، قال: حدثنا عمرو بن ثابت عن المنهال بن عمرو عن أبي حيّة بن قيس عن علي عن النبي صلى الله عليه وسلم. قلت أنا: أما عبد الله بن رجاء فحدثني أبي عنه، قال: حدثنا ربيعة بن عبيد عن المنهال بن عمرو. وأما أبو نعيم فحدثنا أبي، قال: حدثنا أبو نعيم، قال: حدثنا ربيعة الكناني عن المنهال بن عمرو. فسمعت أبي يقول:

٨٣ ابن أبي شيبة، المصنف (٧٩/١).

٨٤ عبد الله بن أحمد، العلل (٢١٩/١).

٨٥ المصدر السابق.

هو ربيعة بن عبيد، وقال أبو زرعة: ربيعة بن عتبة»[٨٦].

يتضح أن هناك اختلافاً بين الرواية الأولى « المنهال عن زر عن علي » والرواية الثانية « المنهال عن أبي حيّة بن قيس الوادي عن علي » والثانية أصح في نقد أبي حاتم. وقد أخرج الرواية الراجحة في نظر أبي حاتم النسائي[٨٧]، وأخرج الرواية المعلولة أبو داود[٨٨]، وأحمد[٨٩].

ثم إن الرواية المعلولة فيها علّة أخرى وهي الاختلاف في تمييز ربيعة هذا هل هو ابن عبيد أم ابن عتبة؟

وبالرجوع إلى كتب التراجم[٩٠] يتبيّن أن هذا خلافاً في اسم الراوي لا في عينه فهو واحد عند الجميع لكنهم يختلفون هل يقال ابن عتبة أم ابن عبيد ؟ وإذا كان كذلك فالعلة غير قادحة.

الخاتمة

أولا: أهم النتائج

وبعد هذه الجولة القصيرة، أسجل أهم النتائج التي توصلت إليها:

- اتفق الإمامان أبو حاتم وأبو زُرعة في غالب أحكامهم النقدية في مجال العلل، واختلافهما نادر، وقد بلغت نسبة الاختلاف في هذه الدراسة (٢,١٪) حسب استقراء الربع الأول من الكتاب موضع الدراسة.
- مجالات الاختلاف في العلل قد يكون بين الإعلال والتصحيح وهو الجزء الأكبر ويمثل ثلثي الأمثلة، أو يكون في تعيين العلة بعد الاتفاق على الإعلال، أو بين الجزم بالإعلال أو التردد فيه، أو في تمييز رواة الإسناد.
- يقع الاختلاف بين الإمامين في الإعلال بسبب شدة خفاء وجه العلة، ودقة مكمنها، ووقوعها ضمن دائرة الاحتمالات المتساوية، وهذا يدل على أن العلل وإن كانت خفية كلها إلا أن بعضها أخفى وأدق من بعض.

ثانيا: التوصيات

- توجه أكثر اهتمام الباحثين لتحقيق كتب العلل وتخريجها، وهذا العمل على أهميته الكبرى إلا أنه لا يكفي للإفادة منها إذ لا بد من شرح كلام العلماء في تعليل الأحاديث لإدراك منهجهم التطبيقي في ممارسة التعليل للنسج على منوالهم، وهذا مجال بحثي قد دخله بعض

٨٦ ابن أبي حاتم، علل الحديث (٢١/١)، رقم الرواية (٢٨).

٨٧ النسائي، السنن الصغرى (٢٠٨/١)، رقم الحديث (١١٤).

٨٨ أبو داود، السنن، كتاب الوضوء، باب صفة وضوء النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث (١١٤)، (٧٦/١).

٨٩ أحمد بن حنبل، المسند (٢٢١/٢)، رقم الحديث (٨٧٣).

٩٠ انظر، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٣١/٩)، رقم الترجمة (١٨٨٢).

الباحثين وليت طلبة الدراسات العليا يتوسعون فيه.

- قام عدد من الباحثين بخدمة كتب علل الحديث تحقيقا وتخريجا وشرحا، لكن عددا من هذه الدراسات ظل حبيس مكتبة الجامعة؛ فلم يتسن لطلبة العلم الإفادة منها؛ لذلك تشتد الحاجة إلى نشرها للإفادة منها وتطويرها.
- يحتاج الباحثون في علل الحديث اليوم إلى إجراء دراسات تطبيقية مقارنة بين علماء العلل المتقدمين؛ لإدراك المنهج البحثي الذي قام عليه تعليل الأحاديث عندهم، وهي خطوة تأتي بعد تحقيق نصوص كتب العلل وتخريجها وشرحها، ولعل هذا البحث إضافة متواضعة في هذا المجال.

فهرس المراجع

- الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، ابن بلبان الفارسي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.
- تعليقة على علل ابن أبي حاتم، ابن عبد الهادي، تحقيق سامي بن محمد بن جاد الله، طبع أضواء السلف، وطبع باسم شرح علل ابن أبي حاتم، تحقيق مصطفى أبي الغيط وإبراهيم فهمي، دار الفاروق الحديثة، القاهرة، ط ، ٢٠٠٢م
- تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، أبو الحجاج يوسف المزي، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت،ط١، ١٤٠٠هـ.
- الجامع الصحيح، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق مصطفى البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.
- الجامع الصحيح، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- أبو حاتم الرازي ومصطلحاته الخاصة في علم الجرح، ثامر حتاملة، EKEVAKADEMİ DERGİSİ . YIL19 . SAYI: 61 (KIŞ 2015)
- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٦، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة ابن تيمية.
- سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، أشرف على التحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠١م.
- السنن، محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- السنن، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد،

دار الفكر. وطبعة المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

- السنن، محمد بن يزيد بن ماجة القزويني، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت.
- السنن الصغرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب،ط٢،١٤٠٦هـ.
- السنن الكبرى، أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ.
- شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، تحقيق ودراسة همام سعيد، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ١، ١٤٠٧هـ،١٩٨٧م.
- الصحيح، محمد بن إسحق بن خزيمة، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.
- العلل، عبد الله بن أحمد بن حنبل، تحيق وصي الله بن محمد، المكتب الإسلامي، دار الخاني، بيروت، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ.
- علل الحديث، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، دار المعرفة، بيروت، ط ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م. وطبع بتحقيق فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد ود. خالد الجريسي، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط١، الرياض، ٢٠٠٦م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الريان، ١٩٨٦م.
- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق د. عبد الكريم الخضير ود. محمد آل فهيد، دار المنهاج، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ.
- فوائد الخُلدي، أبي محمد جعفر بن محمد بن نصير بن قاسم البغدادي، تحقيق نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية، ط١، ٢٠١٠م.
- مدرسة الحديث في مدينة الريّ منذ نشأتها حتى القرن الرابع الهجري، د. ثامر عبد المهدي حتاملة، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، ط١، ٢٠١٦م.
- المسند، أحمد بن حنبل، تحقيق مجموعة من الباحثين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢١هـ.
- المسند (البحار الزخار)، أبو بكر أحمد بن عمرو بن خلاد العتكي البزار، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط[1]، ١٩٩٤م.
- المسند، عبد الله بن الزبير الحميدي، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، مكتبة المتنبي، بيروت، القاهرة.

- المسند، أبو يعلى الموصلي، تحقيق حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١٤٠٤،١هـ.
- المصنف، ابن أبي شيبة، تحقيق سعيد اللحام، دار الفكر.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٤١٥هـ.
- المنتخب من المسند، عبد بن حميد، تحقيق صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- المنهج العلمي في دراسة الحديث المعلّ؛ دراسة تأصيلية تطبيقية، د. علي الصياح، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤٣٠هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن محمد الجزري، تحقيق ظاهر الزاوي وآخر ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٣٩٩ هـ، ١٩٥٩ م.